



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحرير الإمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية	تأجير الجرائد صفحة	نولس داخل الجزائر المفسوب د مورخاليا صفحة	الانصراف صئوي
			النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15 • 18 • 65 الى 17 حجج 50 - 3200	150 دج 300 دج بما فيها نفقات الارسال	100 دج 200 دج	نمن النسخة الاصلية 250 دج نمن النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج نمن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة . وتسلم الفهارس مجاناً للمشتركين . المطلوب منهم ارسال لغائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج نمن النشر على أساس 20 دج المصنوع .

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 85 - 176 مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يمدل المرسوم رقم 82 - 493 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والمتعلق بتنسيق أعمال العلاج وأعمال التكوين في العلوم الطبية. 919

اتفاقيات دولية

مرسوم رقم 85 - 175 مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يتضمن المصادقة على الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية كولومبيا، الموقع عليه في بوغوتا يوم 17 يوليو سنة 1981. 916

فهرس (تابع)

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة التعليم العالي. 928

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بسطيف. 928

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. 928

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل الاساسية للتجارة. 928

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمكتب الوطني للأسواق والمعارض. 928

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة التجارة. 928

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير التخطيط بوزارة الري والبيئة والغابات. 929

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير التخطيط والاعمال المحلية بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية. 929

مرسوم رقم 85 - 177 مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يتضمن انشاء مؤسسة وطنية لدراسات الاعلام ومعالجته في قطاع الصناعات الخفيفة. 92I

مرسوم رقم 85 - 178 مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يحول الى المؤسسة الوطنية لدراسات الاعلام ومعالجته في قطاع الصناعات الخفيفة، الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال والمستخدمين الذين كان يحوزهم أو يسيرهم المعهد الوطني للانتاج والتنمية الصناعية بمقتضى أعماله في ميدان الاعلام الآلي، والمؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء بمقتضى أعمالها المطبعية. 925

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 17 شعبان عام 1405 الموافق 7 مايو سنة 1985 يتضمن التجنس بالجنسية الجزائرية (استدراك). 927

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير الصناعة والطاقة بالمجلس التنفيذي للولاية. 927

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير العمل والتكوين المهني والمجاهدين بالمجلس التنفيذي للولاية. 927

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للشركة الوطنية لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية. 927

مرسوم مؤرخ في II رمضان عام 1405 الموافق 3I مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للشركة الوطنية لنقل المسافرين. 928

فهرس (تابع)

1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في
سعيدة والمتضمنة انشاء المقولة الولائية
للهندسة الريفية والحضرية بالنعامة. 933
قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية
عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 16 المؤرخة في 7 يوليو سنة 1984
الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في
الاغواط والمتضمنة انشاء المقولة الولائية
للهندسة الريفية والحضرية. 934

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية
عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن
بتنفيذ المدالة رقم 22 المؤرخة في 24 أكتوبر
سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي
في ولاية الاغواط والمتضمنة انشاء المقولة
الولائية للتجهيزات المنزلية والمكتبية
في غرداية. 935

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية
عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن
بتنفيذ المدالة رقم 23 المؤرخة في 24 أكتوبر
سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي
في ولاية الاغواط والمتضمنة انشاء المقولة
الولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات
حفظ الصحة والصيانة في ولاية
غرداية. 936

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية
عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 24 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة
1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي
في ولاية الاغواط والمتضمنة انشاء المقولة
الولائية للتوزيع بالتفصيل في غرداية (أسواق
غرداية). 938

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31
مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام
المدير العام للمؤسسة الوطنية للاعمال
الهندسية وتنمية الصناعات الخفيفة. 929

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31
مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام
مدير التنظيم والشؤون القانونية بوزارة
التعمير والبناء والاسكان. 929

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31
مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام
مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة التعمير
والبناء والاسكان. 929

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31
مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام
المدير العام للمعهد الوطني للتكوين في البناء
بالروبية. 929

مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول
يونيو سنة 1985 يتضمن تعيين مدير للدراسات
برئاسة الجمهورية. 929

مراسيم مؤرخة في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول
يونيو سنة 1985 تتضمن تعيين مديريين برئاسة
الجمهورية. 930

مرسوم مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو
سنة 1985 يتضمن التجنس بالجنسية
الجزائرية. 930

قرارات، مقررات، مناقش

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية
عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 07 المؤرخة في 5 سبتمبر سنة

فهرس (تابع)

وزارة الاشغال العمومية

قرار مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985، يتضمن تفويض الامضاء الى رئيس ديوان وزير الاشغال العمومية. 942

وزارة التعمير والبناء والاسكان

قرار مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يتضمن تفويض الامضاء الى رئيس ديوان وزير التعمير والبناء والاسكان. 942

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 37 المؤرخة في 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في الشلف والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لاستثمار الثروة الغابية بعين الدفلى. 939

وزارة النقل

قرار مؤرخ في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 23 يونيو سنة 1975 المتعلق بتسجيل السيارات واعادة تسجيلها. 940

اتفاقيات دولية

يوم 17 يوليو سنة 1981، وينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حرن بالجزائر فى 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

اتفاق تجارى

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية كولومبيا

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وحكومة جمهورية كولومبيا المسميتين ادناه بالطرفين المتعاقدين،

— رغبة منهما فى تنمية العلاقات التجارية المباشرة بين بلديهما على أساس المساواة والمصلحة المشتركة،

قد اتفقتا على الاحكام الآتية :

مرسوم رقم 85 — 175 مؤرخ فى 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يتضمن المصادقة على الاتفاق التجارى بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية كولومبيا، الموقع عليه فى بوغوتا يوم 17 يوليو سنة 1981.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادة III — 17

منه،

— وبعد الاطلاع على الاتفاق التجارى بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية كولومبيا، الموقع عليه فى بوغوتا يوم 17 يوليو سنة 1981،

يرسم مايلى :

المادة الاولى : يصادق على الاتفاق التجارى بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية كولومبيا، الموقع عليه فى بوغوتا

— توجد في القائمة «ب» المنتجات التي تصدر مع جمهورية كولومبيا الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة الرابعة

لا يجوز اعادة تصدير المنتجات ذات المنشأ والواردة من بلد أحد الطرفين المتعاقدين الى بلد ثالث الا بعد الحصول على رخصة خطية تسلم مع طرف السلطات المختصة في البلد المصدر الاصل.

المادة الخامسة

يرخص الطرفان المتعاقدان استيراد وتصدير البضائع المنصوص عليها أدناه معفاة من الحقوق الجمركية وفي اطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول المنظمة لتجارة الاستيراد والتصدير في كل من البلدين :

(أ) عينات البضائع ولوازم الاشهار المدة لتقديم الطلبات والقيام بالترويج والتي لا يمكن أن تكون موضوعا للبيع.

(ب) أشياء و سلع معدة خصيصا لعرضها في الاسواق والمعارض الدولية التي تقام على اقليم الطرفين المتعاقدين.

المادة السادسة

تتم تسوية المدفوعات الخاصة بالمبادلات التجارية، موضوع هذا الاتفاق بالعملات الصعبة القابلة للتحويل طبقا للقوانين والانظمة الخاصة بمراقبة الصرف السارية المفعول في الحاضر أو المستقبل في كل البلدين خلال مدة صلاحية هذا الاتفاق.

المادة السابعة

مع أجل تشجيع تنمية التجارة بين البلدين، يمنح الطرفان المتعاقدان لبعضهما البعض، بالقدر الممكن، التسهيلات الضرورية لتنظيم الاسواق والمعارض الدولية، وذلك في نطاق قوانينهما وأنظمتها على التوالي.

المادة الاولى

تتم المبادلات التجارية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية كولومبيا طبقا لاحكام هذا الاتفاق مع مراعاة القوانين والانظمة السارية المفعول والتي تنظم تجارة الاستيراد والتصدير في كل من البلدين.

المادة الثانية

يمنح الطرفان المتعاقدان لبعضهما البعض المعاملة الافضلية الممكنة فيما يخص التعريفات الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب التي لها نفس الاثر، وكذلك بالنسبة للقواعد والشكليات والاجراءات الخاصة بالمنتجات والسلع المستوردة أو المصدرة من أحد البلدين الى الآخر. غير أن احكام هذه المادة لا تطبق في الحالات الآتية :

(أ) المزايا الممنوحة أو التي تمنح في المستقبل مع أحد الطرفين المتعاقدين لبلد مجاور مهما كان، وذلك قصد تسهيل الحركة وتجارة الحدود.

(ب) المزايا الناجمة عن الاتحادات الجمركية.

(ج) المزايا الممنوحة أو التي تمنح لبلدان أجنبية من جانب الطرفين المتعاقدين، والناجمة عن مشاركتها في منطقة تجارة حرة، ومجموعات اندماجية، أو اتفاقيات جهوية أو دون الجهوية.

(د) المزايا الممنوحة للبلدان المبينة طبقا لاحكام الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية.

المادة الثالثة

يمكن أن يتم انجاز صادرات السلع من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى جمهورية كولومبيا ومن جمهورية كولومبيا الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية طبقا للقائمتين «أ» و «ب» اللتين لهما طابع استدلالى غير تحديدي الملحقين بهذا الاتفاق والمعتبرتين جزء لا يتجزأ منه.

— توجد في القائمة «أ» المنتجات التي تصدر من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى جمهورية كولومبيا.

المادة الثامنة

يخضع هذا الاتفاق للمرور بالاجراءات الدستورية المعدة في كل من البلدين ويدخل حيز التطبيق ابتداء من تاريخ تبادل وثائق المصادقة عليه لمدة عامين.

تجدد صحة هذا الاتفاق تلقائيا، لمدة متتالية ذات سنة واحدة، وذلك ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر، كتابة وعن الطريق الدبلوماسي، رغبته في عدم تجديده، وهذا قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء كل مدة صحيحة.

يمكن الغاء هذا الاتفاق من طرف واحد وذلك بأشعار مكتوب وعن الطريق الدبلوماسي. يسرى أثر هذا الالغاء بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الاشعار.

وفي حالة ما اذا وافق الطرفان المتعاقدان مسبقا بالاجماع عن عكس ذلك، فان انتهاء هذا الاتفاق أو الغاءه لايمس انجاز العقود الجارية بها العمل مع العلم أنها قد أبرمت وفقا لهذه الاحكام.

حرر ببوغوتا بتاريخ 17 يوليو سنة 1981، من ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية والاسبانية والفرنسية ولكل من النصوص الثلاثة نفس القوة القانونية.

عن حكومة جمهورية	عن حكومة جمهورية
الجزائرية الديمقراطية	كولومبيا
الشعبية	الدكتور لويس
مراد مدلسي	كارلوس فيليغاس
الأمين العام لوزارة	نائب أمين العلاقات
التجارة	الخارجية

القائمة «أ»

منتجات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القابلة للتصدير الى جمهورية كولومبيا.

1 - نبيذ

2 - عصير فواكه

3 - التمور

4 - زيت الزيتون

5 - زيتون المائدة

6 - مصبرات الفواكه

7 - مصبرات الغضن

8 - فلين ومصنوعات

9 - ورق

10 - منسوجات

11 - ملابس جاهزة

12 - أدوات شغل الصنارة

13 - أغطية من الصوف

14 - أدوات جلدية

15 - زرابي وأغطية

16 - دهانات ورنيش

17 - مبيدات الحشرات والفطن

18 - منتجات كيماوية

19 - منتجات الصيدلة

20 - فوسفات

21 - أسمدة

22 - منتجات بترولية وبتروكيماوية

23 - غاز البترول المميع

24 - منتجات منجمية

25 - منتجات راديو - كهربائية

26 - أنابيب ومواسير

27 - منتجات فولاذية

28 - زنك على شكل قطع

29 - بناءات معدنية

30 - منتجات الصناعة التقليدية

31 - منتجات متنوعة.

القائمة «ب»

منتجات جمهورية كولومبيا القابلة للتصدير الى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

1 - قهوة

2 - قطن

- II - مصنوعات المنسوجات ومصنوعات أخرى
 I2 - المفزولات
 I3 - فحم
 I4 - كاكساو
 I5 - الجلود
 I6 - مناجم
 I7 - منتجات

- 3 - سكسن
 4 - أرز
 5 - تبغ
 6 - لحوم
 7 - موز
 8 - سمسم
 9 - منتجات ميكانيكية ومعدنية ميكانيكية
 10 - الأدوات الحديدية ومنتجات صناعية أخرى

مراسيم تنظيمية

والمتمتعة انشاء معاهد وطنية للتعليم العالي في العلوم الطبية،
 يرسم مايلى :

المادة الاولى : تلغى أحكام المواد من I2 الى I9 من المرسوم رقم 82 - 493 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 المذكور أعلاه، وتعوض بالاحكام التالية :

«المادة I2 : تنشأ لدى الوزير المكلف بالصحة والوزير المكلف بالتعليم العالي، لجنة وطنية للتنسيق الاستشفائي الجامعي».

«المادة I3 : يستشير اللجنة الوطنية للتنسيق الاستشفائي الجامعي، الوزير المكلف بالتعليم العالي أو الوزير المكلف بالصحة أو كلاهما معا في تنسيق أعمال العلاج وأعمال التكوين في العلوم الطبية، وبهذه الصفة تقدم هذه اللجنة اقتراحات تهم المسائل المتعلقة خاصة بما يأتى :

- (أ) تنظيم التكوين في العلوم الطبية وسيره،
 (ب) برامج التكوين الوطنية في العلوم الطبية
 (ج) تخطيط التكوين في العلوم الطبية في اطار الخريطة الصحية الوطنية والخريطة الجامعية الوطنية،

مرسوم رقم 85 - 176 مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يعدل المرسوم رقم 82 - 493 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والمتعلق بتنسيق أعمال العلاج وأعمال التكوين في العلوم الطبية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير التعليم العالي ووزير الصحة العمومية،
 - وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 82 - 493 المؤرخ في 2 ربيع الاول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 والمتعلق بتنسيق أعمال العلاج وأعمال التكوين في العلوم الطبية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 543 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجي للمعهد الوطنى للتعليم العالي،

- وبمقتضى المراسيم رقم 84 - 215 و 84 - 216 و 84 - 217 المؤرخة في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 15 غشت سنة 1984

– الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة،

– ثلاثة ممثلين للوزير المكلف بالصحة وثلاثة ممثلين للوزير المكلف بالتعليم العالي،

– مديري المعاهد الوطنية للتعليم العالي في العلوم الطبية،

– مدير المعهد الوطني للصحة العمومية،

– المديرين المكلفين بالصحة في المجالس التنفيذية بالولايات التي توجد بها مقار المعاهد الوطنية للتعليم العالي في العلوم الطبية،

– رؤساء لجان التنسيق الاستشفائي الجامعي،

– مدير الصحة العسكرية،

– الأمين العام لاتحاد الأطباء الجزائريين،

– ثلاثة عشر مدرسا من رتبة أستاذ أو أستاذ محاضر في العلوم الطبية، يعينهم زملاؤهم لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد وموزعين كالاتي :

(د) ضبط المقاييس الخاصة بتحديد عدد الموظفين الاستشفائيين الجامعيين،

(هـ) تنظيم هياكل صحية لتقدم فيها أعمال التكوين في العلوم الطبية، وعمل هذه الهياكل،

(و) انشاء هياكل استشفائية جامعية وتغيير تخصيصها،

(ز) تنظيم دورات تجديد معلومات الأطباء العامين والاختصاصيين الاخصائيين الاستشفائيين الجامعيين وكذلك الموظفين الشبه الطبيين،

(ح) تحديد كفاءات تقويم أعمال المصالح والمخابر الاستشفائية الجامعية.

تستغل وتتابع الاقتراحات والآراء التي تقدمها لجان التنسيق الاستشفائي الجامعي المحلية المنصوص عليها في الفصل الاول من هذا المرسوم، في اطار العلاقات الوظيفية وفي حدود اختصاصاتها.

«المادة 14 : تتألف اللجنة الوطنية للتنسيق الاستشفائي الجامعي من :

المادة	العدد حسب المعاهد الوطنية للتعليم العالي في العلوم الطبية				المجموع
	الجزائر	وهران	قسنطينة	عنابة	
– الطب	2	1	1	1	5
– جراحة الاسنان	1	1	1	1	4
– الصيدلة	1	1	1	1	4
المجموع					13

اللجنة الوطنية للتنسيق الاستشفائي الجامعي ويتولى الرئاسة عند غياب الوزيرين.

«المادة 16 : تتولى كتابة اللجنة الوطنية للتنسيق الاستشفائي الجامعي على الخصوص ما يأتي :

– تحضير اجتماعات اللجنة،

– مسك محاضر الجلسات في دفتر خاص بذلك،

تحدد كفاءات تنظيم الانتخابات بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

«المادة 15 : تزود اللجنة الوطنية للتنسيق الاستشفائي الجامعي بكتابة دائمة توضع تحت مسؤولية كاتب عام.

يمرر الكاتب العام بمرسوم من يبين المتخصصين الاستشفائيين الجامعيين بناء على اقتراح مشترك بين الوزير المكلف بالصحة والوزير المكلف بالتعليم العالي، وهو عضو في

— وبناء على الدستور لاسيما المواد I5 و I32

و III — IO و I52 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 04 المؤرخ في

I4 ربيع الثانى عام I400 الموافق أول مارس سنة

I980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع قبل

المجلس الشعبى الوطنى،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في

I4 ربيع الثانى عام I400 الموافق أول مارس سنة

I980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف

مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم

8I — 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة I98I والمصادق

عليه بالقانون رقم 8I — I2 المؤرخ في 5 ديسمبر

سنة I98I،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — I6 المؤرخ في

أول شوال عام I404 الموافق 30 يونيو سنة I984

والمتمم بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 2I المؤرخ في

أول ربيع الثانى عام I405 الموافق 24 ديسمبر سنة

I984 والمتضمن قانون المالية لسنة I985،

— وبمقتضى ميثاق التنظيم الاشتراكى

للمؤسسات،

— وبمقتضى الامر رقم 67 — I72 المؤرخ في

25 جمادى الاولى عام I387 الموافق 3I غشت سنة

I967 والمتعلق باحداث المعهد الوطنى للانتاج

والتنمية الصناعية،

— وبمقتضى الامر رقم 7I — 74 المؤرخ في 28

رمضان عام I39I الموافق I6 نوفمبر سنة I97I

والمتمم بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات ومجموع

النصوص المتخذة لتطبيقه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 4 المؤرخ في 26

ذى الحجة عام I394 الموافق 9 يناير سنة I975

والمتمم بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 23 المؤرخ في I7

ربيع الثانى عام I395 الموافق 29 أبريل سنة I975

والمتمم القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات

الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

— تبليغ المحاضر لمع يعنيه الامر،

— مسك الوثائق وصيانة المحفوظات».

«المادة I7 : يتولى الكاتب العام للجنة

الوطنية للتنسيق الاستشفائى الجامعى اعداد

مشروع البرنامج السنوى للجنة، ويمكنه أن يكون

لجانا فرعية يرأس كل واحدة منها عضو مع اللجنة

الوطنية للتنسيق الاستشفائى الجامعى، كما يمكنه

أن يستعين بأى شخص كفء غير عضو فى اللجنة».

«المادة I8 : تجتمع اللجنة الوطنية للتنسيق

الاستشفائى الجامعى ثلاث مرات خلال السنة

الواحدة فى مارس ويونيو وسبتمبر فى دورة عادية

تحت رئاسة الوزير».

تجتمع اللجنة الوطنية للتنسيق الاستشفائى

الجامعى فى دورة غير عادية بمبادرة مع الوزير

المكلف بالتعليم أو الوزير المكلف بالصحة وبناء

على استدعاء من كاتبها العام.

تعد اللجنة الوطنية للتنسيق الاستشفائى

الجامعى نظامها الداخلى وتصادق عليه».

«المادة I9 : ان نفقات عمل اللجنة الوطنية

للتنسيق الاستشفائى الجامعى، تتحملها ميزانيتها

وزارة التعليم العالى ووزارة الصحة العمومية».

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة

الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية.

حرر بالجزائر فى 6 شوال عام I405 الموافق

25 يونيو سنة I985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 — 177 مؤرخ فى 6 شوال عام 1405

الموافق 25 يونيو سنة 1985 يضمن انشاء

مؤسسة وطنية لدراسة الاعلام ومعالجته فى

قطاع الصناعات الخفيفة.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

- ونظرا للاحكام الدستورية التي تقضى بأن
انشاء المؤسسات الاشتراكية وتنظيمها وسيرها
وحلها ليس من اختصاص الميدان القانوني بل هو
مع اختصاص الميدان التنظيمي،
- وبعد استشارة محافظة تنظيم المؤسسات
وسيرها،
- وبعد استطلاع رأى مجلس الوزراء،
يرسم مايلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة وطنية اشتراكية
ذات طابع اقتصادي تسمى «المؤسسة الوطنية
لدراسة الاعلام ومعالجته في قطاع الصناعات
الخفيفة»، وتدعى في صلب النص «المؤسسة».

تعتبر المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير
وتخضع لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي
للمؤسسات ولاحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في
16 نوفمبر سنة 1971 المذكور أعلاه، ولاحكام هذا
المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط
الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اعداد
منظومات اعلامية ذات طابع علمي ووثائقي
وتسييري واقامتها، كما تتولى دراسات تنظيم
قطاع الصناعات الخفيفة.

وفي هذا الاطار، تقدم للادارة المركزية
وجميع متاعلى القطاع، الخدمات التي تدخل في
تحديد هدفها.

المادة 3 : تحدد أهداف المؤسسة ووسائلها
واختصاصها الاقليمي حسب ما يأتى :

1- الاهداف :

تنظم المؤسسة وتقيم منظومات التسيير
ومناهجه واجراءاته، وتطور وسيلة الاعلام الآلى
في ميادين عمل قطاع الصناعات الخفيفة.

وبهذه الصفة، تقوم بما يأتى :

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17
ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975
والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17
ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975
والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات
الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى
التابعة للدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في
18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة
1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين
ومسؤولياتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ
في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر
سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين
العموميين،

- وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ
في 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973
والمعلق بالوحدة الاقتصادية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 77 - 217 المؤرخ
في 20 محرم عام 1398 الموافق 31 ديسمبر سنة 1977
والمتضمن توزيع الهياكل بين وزارة الطاقة
والصناعات البتروكيمياوية ووزارة الصناعة
الثقيلة ووزارة الصناعات الخفيفة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في
14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة
1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 313 المؤرخ في
6 محرم عام 1403 الموافق 23 أكتوبر سنة 1982
والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث
الصناعية لمواد البناء،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 128 المؤرخ
في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984
الذى يحدد صلاحيات وزير الصناعات الخفيفة
وصلاحيات نائب الوزير المكلف بمواد البناء،

المعمول بها، جميع الوسائل العقارية وغير العقارية والصناعية والمالية والتجارية لتحقيق الأهداف التي تحددها لها مخططات التنمية وبرامجها.

ج) يمكن المؤسسة أيضا، في الحدود المسموح بها وطبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، أن تقتصر لدعم وسائلها المالية الضرورية لاداء مهمتها وتحقيق الأهداف المحددة لها في اطار مخططات التنمية وبرامجها.

د) تخول المؤسسة، من جهة أخرى القيام بالعمليات التجارية والعقارية وغير العقارية والمالية المرتبطة بأعمالها والتي من شأنها أن تسهل توسعها في حدود اختصاصاتها، في اطار التنظيم الجارى به العمل.

3 - الاختصاص الاقليمي :

تمارس المؤسسة أعمالها عبر كامل التراب الوطني.

المادة 4 : يكون مقر المؤسسة في مدينة بومرداس ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم بناء على تقرير من وزير الصناعات الخفيفة.

الباب الثاني

الهيكل - التسيير - العمل

المادة 5 : يخضع هيكل المؤسسة ووحداتها وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة في ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وللأحكام التي نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 6 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 7 : أجهزة المؤسسة ووحداتها هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

- تشارك في استعمال وسيلة الاعلام الآلى وتعميمها،

- تساعد المؤسسات والمقاولات والهيئات التابعة للقطاع في انجاز المخططات الاعلامية الآلية وفقا للتوجيهات المحددة في هذا الميدان،

- تساعد المستعملين على وضع التطبيقات والحلول المتطورة،

- تنمي وتكيف وتصون المواد الاعلامية الآلية، وتشارك في ضبط مقاييس تجهيزاتها والمحافظة عليها وفقا للتنظيم الجارى به العمل،

- تتصور أسس المعلومات الاقتصادية والصناعية وبنوكها ثم تنجز ذلك،

- تقوم بتوزيع الاعلام الاقتصادى على اختلاف أشكاله وتسعى لترقية أعمال القطاع التي لها علاقة بهدفها،

- تدرس السبل وتقيم الوسائل قصد استيعاب المهارة في الصنع الخاص بميدان عملها وتوزع ذلك،

- تتعاون مع المؤسسات والمقاولات والهيئات في ميادين العمل التي لها صلة بهدفها،

- تطور التقنيات الجديدة في اطار عملها،

- تساهم في تحسين مستوى مستخدميها وتجديد معلوماتهم،

- تنجز جميع الدراسات والتحقيقات والابحاث ذات الطابع العام والخاص المتصلة بهدفها،

2 - الوسائل :

أ) تزود الدولة المؤسسة قصد بلوغ أهدافها وأداء مهمتها، عن طريق تحويل جزء من الممتلكات والوسائل التي كان يحوزها أو يسيرها المعهد الوطني للإنتاج والتنمية الصناعية والمؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء، بالوسائل البشرية والمادية والهيكل والحقوق والالتزامات والحصص المرتبطة بمتابعة أعمالها أو المخصصة لانجاز أعمالها.

ب) تسخر المؤسسة، زيادة على ذلك في حدود اختصاصاتها وطبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية

بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح مع المدير العام للمؤسسة يعرضه في جلسة يعقدها مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

الباب الخامس الهيكل المالي في المؤسسة

المادة 15 : يخضع الهيكل المالي في المؤسسة للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، لاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 16 : تقدم الحسابات التقديرية في المؤسسة أو الوحدة مشفوعة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو الوحدة توصياته ليوافق عليها في الآجال القانونية الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط.

المادة 17 : ترسل الموازنة وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة مصحوبة بأراء مجلس عمال المؤسسة أو مجلس عمال الوحدة وتوصياته وبتقرير الهيئة المكلفة بالرقابة، الى الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتخطيط ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 18 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجارى طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

الباب السادس اجراء التعديل

المادة 19 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم ماعدا ما ذكر فى المادة 14 أعلاه، بالكيفية نفسها التى تمت بها الموافقة عليه.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى شكل اقتراح يعرضه خلال اجتماع لمجلس المديرية بعد استشارة مجلس العمال. ثم يقدم الى الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة للموافقة عليه.

المادة 8 : تتولى أجهزة المؤسسة تنسيق جميع أعمال الوحدات التى تتكون منها، وتتعاون هذه الوحدات على تحقيق هدفها المشترك.

تشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ فى 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

الباب الثالث

الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 9 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الصناعات الخفيفة.

المادة 10 : تمارس سلطات الوصاية والمراقبة طبقا للتشريع الجارى به العمل، ولاسيما التشريع الذى يحدد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 11 : تشارك المؤسسة فى مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسة حسب الشروط المنصوص عليها فى المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ فى 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 12 : تخضع ممتلكات المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسة الاشتراكية حسب الاصول والخصوم الناتجة عن التحويل المنصوص عليه فى المادة 3 ثانيا - (أ) من هذا المرسوم.

المادة 13 : يحدد الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية.

المادة 14 : يقع أى تعديل لاحق فى الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار مشترك بين الوزير المكلف

81 - 03 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1981 والمصادق عليه بالقانون رقم 81 - 12 المؤرخ في 5 ديسمبر سنة 1981.

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية.

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 172 المؤرخ في 25 جمادى الاولى عام 1387 الموافق 31 غشت سنة 1967 والمتعلق باحداث المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية.

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة.

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 17 ذى القعدة عام 1396 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسات الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم.

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 260 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين.

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 313 المؤرخ في 6 محرم عام 1403 الموافق 23 أكتوبر سنة 1982 والمتضمن احداث المؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء.

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 177 المؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985

المادة 20 : تلغى أحكام الامر رقم 67 - 172 المؤرخ في 31 غشت سنة 1967 المذكور أعلاه، والمتعلق بالاعمال المنصوص عليها في المادة 2 من هذا المرسوم.

المادة 21 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 85 - 178 مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يحول الى المؤسسة الوطنية لدراسة الاعلام ومعالجته في قطاع الصناعات الخفيفة، الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال والمستخدمين الذين كان يحوزهم أو يسيرهم المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية بمقتضى أعماله فى ميدان الاعلام الآلى، والمؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء بمقتضى أعمالها المطبعية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الصناعات الخفيفة،

- وبناء على الدستور لاسيما المواد 15 و 32 و III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبى الوطنى،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم بالامر رقم

الامر رقم 67 - 172 المؤرخ في 31 غشت سنة 1967 المذكور أعلاه،

3 - تنتهى، ابتداء من التاريخ نفسه، أعمال الطباعة التي كانت تمارسها ممارسة ثانوية المؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء.

المادة 3 : يترتب على التحويل المنصوص عليه فى المادة الاولى من هذا المرسوم للوسائل والاملاك والحصص والحقوق والالتزامات التي كان يحوزها أو يسيرها المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية بمقتضى أعماله المرتبطة بالاعلام الآلى، والمؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء بمقتضى عملها المطبعى، ما يأتى :

أ - اعداد :

1 - جرد كمى وكيفى وتقديرى تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارية بها العمل، لجنة يرأسها ممثل الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة ويشترك فى تعيين أعضائها الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية،

2 - قائمة جرد تحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة والوزير المكلف بالمالية،

3 - حصيلة ختامية للأعمال والوسائل المحولة تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى المؤسسة الوطنية لدراسات الاعلام ومعالجته فى قطاع الصناعات الخفيفة.

ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية فى أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر طبقا للتشريع الجارى به العمل.

ب - تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل المنصوص عليه فى المادة الاولى من هذا المرسوم.

ويمكن الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة أن يحدد لهد الغرض بقرار، الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للمؤسسة الوطنية لدراسة الاعلام ومعالجته فى قطاع الصناعات الخفيفة.

والمتمضمن انشاء المؤسسة الوطنية لدراسة الاعلام ومعالجته فى قطاع الصناعات الخفيفة،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : يحول الى المؤسسة الوطنية لدراسة الاعلام ومعالجته فى قطاع الصناعات الخفيفة، حسب الشروط المحددة فى هذا المرسوم وفى حدود المهمة المسندة اليها ما يأتى :

1 - الاعمال التي تعود الى ميدان المعالجة الآلية للاعلام التي كان يمارسها المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية بمقتضى عمله الاعلامى الآلى،

2 - الاعمال المطبعية التي كانت تمارسها المؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء والمجموعة فى وحدة الطباعة فى الحراش،

3 - الاملاك والحقوق والحصص والالتزامات والوسائل والهياكل المرتبطة بالاعمال التابعة لاهداف المؤسسة الوطنية لدراسة الاعلام ومعالجته فى قطاع الصناعات الخفيفة التي كان يمارسها المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية بمقتضى عمله الاعلامى الآلى والمؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية لمواد البناء بمقتضى عملها المطبعى،

4 - المستخدمون المرتبطون بتسيير الاعمال والهياكل والوسائل والاملاك المذكورة أعلاه، وادارتها.

المادة 2 : يشمل تحويل الاعمال المنصوص عليها فى المادة الاولى أعلاه، ما يأتى :

1 - تحل، ابتداء من أول أبريل سنة 1985 المؤسسة الوطنية لدراسة الاعلام ومعالجته فى قطاع الصناعات الخفيفة، محل المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية بمقتضى عمله الاعلامى الآلى ومحل المؤسسة الوطنية للتنمية والابحاث الصناعية بمقتضى عملها المطبعى،

2 - تنتهى ابتداء من التاريخ نفسه، الصلاحيات التي كان يمارسها فى مجال الاعلام الآلى، المعهد الوطنى للانتاج والتنمية الصناعية بمقتضى

الكيفيات المتعلقة بالمعاملات المطلوبة لضمان سير
هياكل المؤسسة الوطنية لدراسة الاعلام ومعالجته
في قطاع الصناعات الخفيفة سيرا منتظما ومستمر.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 شوال عام 1405 الموافق 25
يونيو سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

المادة 4 : يحول الى المؤسسة الوطنية لدراسة
الاعلام ومعالجته في قطاع الصناعات الخفيفة
المستخدمون المرتبطون بسير مجموع الهياكل
والوسائل المذكورة في الفقرة 3 من المادة الاولى
أغلاء وتسييرها. تبقى حقوق المستخدمين المذكورين
أغلاء وواجباتهم خاضعة للاحكام القانونية سواء
الاساسية منها او التعاقدية السارية عليهم في تاريخ
نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد الوزير المكلف بالصناعات الخفيفة عند
الحاجة فيما يخص تحويل ما ذكر من المستخدمين،

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31
مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام
مدير العمل والتكوين المهني والمجاهدين
بالمجلس التنفيذي للولاية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405
الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد
سعيد العايب بصفته مديرا للعمل والتكوين المهني
والمجاهدين بالمجلس التنفيذي للولاية، بناء على
طلبه.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31
مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام
المدير العام للشركة الوطنية لصناعة وتركيب
المعدات الكهربائية والالكترونية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405
الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد
محمد حقيقى، بصفته مديرا عاما للشركة الوطنية
لصناعة وتركيب المعدات الكهربائية والالكترونية،
لحالته على التقاعد.

مرسوم مؤرخ في 17 شعبان عام 1405 الموافق 7
مايو سنة 1985 يتضمن التجنس بالجنسية
الجزائرية (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 21 الصادر بتاريخ
25 شعبان عام 1405 الموافق 15 مايو سنة 1985.
- الصفحة 671 - العمود الاول - السطر 17.

بدلا من : سنة 1979

يقرا : سنة 1949.

(الباقى بدون تغيير).

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31
مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام
مدير الصناعة والطاقة بالمجلس التنفيذي
للولاية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405
الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد
دحو صباحى، بصفته مديرا للصناعة والطاقة
بالمجلس التنفيذي للولاية، بناء على طلبه.

على بوداود بصفته نائب مدير الوقاية والتبئية الصناعية بمديرية الاملاك الصناعية، بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام المدير العام للمؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل الاساسية للتجارة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد محند ايدير آيت الحسيق بصفته مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للدراسات وانجاز الهياكل الاساسية التجارية ل حالته على التقاعد.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام المدير العام للمكتب الوطني للاسواق والمعارض.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد محمود عقبي بصفته مديرا عاما للاسواق والمعارض، ل حالته على التقاعد.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام نائب مدير بوزارة التجارة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد عبد القادر الحسين تيفور بصفته نائب مدير للدراسات والمراقبة بوزارة التجارة، ويدرج في سلكه الاصل.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام المدير العام للشركة الوطنية لنقل المسافرين.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد سيد أحمد ذيب، بصفته مديرا عاما للشركة الوطنية لنقل المسافرين، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة التعليم العالي.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد محمود بوصبيح صالح، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص للمسائل القانونية، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام مدير مركز الخدمات الجامعية والمدرسية بسطيف.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد نور الدين يحيى شريف بصفته مديرا لمركز الخدمات الجامعية والمدرسية، بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن انتهاء مهام نائب مدير بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد

الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد عبد الرحمن ياسين، بصفته مديرا للتنظيم والشؤون القانونية بوزارة التعمير والبناء والاسكان، بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة التعمير والبناء والاسكان.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد دحمان عبد مزيا، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص، مكلفا بالعلاقات مع الهيئات السياسية بوزارة التعمير والبناء والاسكان، بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمعهد الوطني للتكوين في البناء بالروبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد سعيد قرايخ، بصفته مديرا عاما للمعهد الوطني للتكوين في البناء بالروبية، بناء على طلبه.

مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يتضمن تعيين مدير للدراسات برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد بوعلام ابراهيمي، مديرا للدراسات برئاسة الجمهورية (الامانة العامة للحكومة).

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير التخطيط بوزارة الري والبيئية والغابات.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد كمال جلال، بصفته مديرا للتخطيط بوزارة الري والبيئية والغابات، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير التخطيط والاعمال المحلية بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد عبد القادر بن حوجة، بصفته مديرا لتخطيط الاعمال المحلية بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، لتكليفه بمهام أخرى.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام المدير العام للمؤسسة الوطنية للاعمال الهندسية وتنمية الصناعات الخفيفة.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 انتهى مهام السيد عبد الحكيم ميسوم، بصفته مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للاعمال الهندسية وتنمية الصناعات الخفيفة.

مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405 الموافق 31 مايو سنة 1985 يتضمن إنهاء مهام مدير التنظيم والشؤون القانونية بوزارة التعمير والبناء والاسكان.

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 رمضان عام 1405

مرسوم مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يتضمن التجنس بالجنسية الجزائرية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 6 شوال عام 1405 الموافق 25 يونيو سنة 1985 يتضمن التجنس بالجنسية الجزائرية ضمن شروط المادة 10 من القانون رقم 70 - 86 المؤرخ في 17 شوال عام 1390 الموافق 15 ديسمبر سنة 1970 والمتضمن قانون الجنسية الجزائرية، الاشخاص الآتية أسماؤهم :

- عبدللي وصيف المولود في 24 مايو سنة 1937 بأم على ولاية القصير (تونس).

- عبد الرحمن بن حميدان المولود في 14 يناير سنة 1956 بالحراش، (الجزائر) ويدعى من الآن فصاعدا : بن حميدان عبد الرحمن.

- أحمد بن محمد أمزيان المولود سنة 1936 بقرية أغير، قبيلة تمسمان (المغرب)، وأولاده القصر : أحمد فائزة المولودة في 27 يوليو سنة 1969 بقسنطينة، أحمد كريمة المولودة في 25 نوفمبر سنة 1971 بقسنطينة، أحمد نوال المولودة في 18 مارس سنة 1975 بقسنطينة، أحمد خليل المولود في 13 يوليو سنة 1982 بقسنطينة، ويدعون من الآن فصاعدا : الباز أحمد، الباز فائزة، الباز كريمة، الباز نوال، الباز خليل.

- أحسن بن عبد الله المولود في 28 يوليو سنة 1956 بالجزائر الوسطى، ويدعى من الآن فصاعدا : أيت طالب أحسن.

- علال عبد القادر المولود في 24 غشت سنة 1962 بعسین دای (الجزائر).

- عمروش أحمد المولود في 7 يوليو سنة 1957 بجبوت تيبازة.

- لحسن بن ابراهيم المولود سنة 1910 بدوار سي على ابورك، ورزازات (المغرب)، ويدعى من الآن فصاعدا : أهويده لحسن.

مراسيم مؤرخة في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 تتضمن تعيين مديرين برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد عبد الرحمن الرستمي حاج ناصر، مديرا برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد يحيى حملاوي، مديرا برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد علي تواتي، مديرا برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد كمال جلال، مديرا برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد يونس بالايض، مديرا برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد عبد القادر عبد اللاوي، مديرا برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد محمود بوصبيح صالح، مديرا برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يعين السيد عبد القادر بن حجوجة، مديرا برئاسة الجمهورية.

— العشى قويدر المولود سنة 1930 بعين تالوت (تلمسان).

— فتيحة بنت محمد المولودة فى 10 نوفمبر سنة 1954 بالعامرية (عين تموشنت)، وتدعى مع الآن فصاعدا : بن مختار فتيحة.

— فطيمة بنت بو عزة، أرملة بوراق أحمد المولودة فى 16 ديسمبر سنة 1931 (تلمسان)، وتدعى مع الآن فصاعدا : بو عزة فطيمة.

— حيدر سامية، زوجة موساوى رشيد، المولودة فى 20 أكتوبر سنة 1958 بالجزائر الوسطى.

— جهيدة بنت محمد المولودة فى 22 يونيو سنة 1961 بالمرسى الكبير (وهران)، وتدعى مع الآن فصاعدا : بن عابد جهيدة.

— خضراء بنت محمد، زوجة بوشارب قدس المولودة سنة 1936 بحمام بوحجر (عين تموشنت)، وتدعى مع الآن فصاعدا : عبد المالك خضراء.

— خديجة بنت أحمد، زوجة عثمان باى حسين المولودة فى 7 يوليو سنة 1936 بتيسمسيلت، وتدعى مع الآن فصاعدا : عياد خديجة.

— ابراهيم جمال الدين المولود فى 29 مايو سنة 1929 بالقاهرة (مصر)، وأولاده القصر : محمود خضير سمير المولود فى 20 فبراير سنة 1970 بالجزائر، الدائرة الثالثة، محمود خضير عادل المولود فى 6 أبريل سنة 1971 بالجزائر الوسطى، محمود خضير هشام المولود فى 27 سبتمبر سنة 1974 بالجزائر، الدائرة 3، محمود خضير نسرين المولودة فى 28 نوفمبر سنة 1983 بسيدي محمد (مدينة الجزائر)، ويدعون مع الآن فصاعدا : خضير ابراهيم، خضير سمير، خضير عادل، خضير هشام، خضير نسرين.

— لحسن بن حمو المولود فى 22 فبراير سنة 1955 بفرنندة (تيارت) ويدعى مع الآن فصاعدا : دراوى لحسن.

— بن العياشى محمد المولود فى 9 نوفمبر سنة 1948 بمستغانم، وأولاده القصر : بن العياشى مصطفى المولود فى 26 نوفمبر سنة 1968 بمستغانم، بن العياشى ربيعة المولودة فى 16 مارس سنة 1972 بمستغانم، بن العياشى جيلالى المولود فى 19 يناير سنة 1974 بمستغانم، بن العياشى لحسن المولود فى 5 فبراير سنة 1975 بمستغانم، بن العياشى حمو المولود فى 8 سبتمبر سنة 1977 بمستغانم، بن العياشى حميد المولود فى 2 أكتوبر سنة 1983 بمستغانم.

— بن الطيب نور الديع المولود فى 16 غشت سنة 1959 بسيدي لحسن سيدي بلعباس.

— شعبان بن حسين المولود فى 12 أبريل سنة 1957 بالقالة (الطارف)، ويدعى مع الآن فصاعدا : عيسانى شعبان.

— شندان جوزات ليون ليزات، زوجة بجاوى أحمد، المولودة فى 4 أكتوبر سنة 1944 بساران لوارى (فرنسا).

— شولى لوك المولود فى 15 يونيو سنة 1956 بالجزائر الوسطى.

— جمال ولد بوزيان المولود سنة 1958 بمغنية (تلمسان). ويدعى مع الآن فصاعدا : مزيان جمال.

— جديدى حميد المولود فى 2 غشت سنة 1936 بعين سعيدة، ولاية جندوبة ولاية (تونس)، وأولاده القصر : بومنصورة فتيحة المولودة فى 8 أبريل سنة 1968 بالسوارخ (الطارف)، بومنصورة فوزية المولودة فى أول مارس سنة 1970 بالسوارخ (الطارف)، بومنصورة خريس المولود فى 7 مارس سنة 1972 بالسوارخ (الطارف)، بومنصورة سليمة المولودة فى 21 يناير سنة 1975 بالسوارخ (الطارف)، بومنصورة سلوى المولودة فى 26 يناير سنة 1978 بالقالة (الطارف)، بومنصورة فيصل المولود فى 26 يناير سنة 1978 بالقالة (الطارف)، بومنصورة فاضل المولود فى 7 يونيو سنة 1981 بالقالة (الطارف)، ويدعى السيد جديدى حميد من الآن فصاعدا : بومنصورة حميد.

— محمد بوع عبد القادر المولود في 25 غشت سنة 1947 بشعبة اللحم (عين تيموشنت) ويدعى من الآن فصاعدا : خالد محمد.

— محمد بوع عمر المولود في 16 أكتوبر سنة 1956 بالرغاية (بومرداس)، ويدعى من الآن فصاعدا : سلمي محمد.

— ملتشنوفة أكسانة، زوجة بوكحيل نور الدين المولودة في 27 نوفمبر سنة 1944 بكيف (الاتحاد السوفياتي).

— مولاي لمرج دكيسي المولود في 23 فبراير سنة 1961 بين سكران (تلمسان).

— مولاي لمرج حليلة، زوجة بوع دحمان محمد المولودة سنة 1932 بين سكران (تلمسان).

— نيلة دورينة فيوليتة، زوجة بن تمار العربي المولودة في أول ديسمبر سنة 1941 بسهودول براصوف (رومانيا).

— نيكلاس كوسطون شارل نوال المولود في 25 ديسمبر سنة 1937 بالاسماعيلية (مصر).

— صابرية بنت محمد، زوجة بلخير ولد محمد المولودة في 4 أبريل سنة 1934 بسيدي بلعباس، وتدعى من الآن فصاعدا : زارب صابرية.

— سالم بن عمر المولود في 5 يناير سنة 1958 بالجزائر الوسطى ويدعى من الآن فصاعدا : سلمي سالم.

— ساسي أحمد بن صالح المولود في 6 أبريل سنة 1958 بقصر البخاري (المدينة) ويدعى من الآن فصاعدا : بن ابراهيم الساسي أحمد.

— سايج ولد تهايم المولود سنة 1943 بأولاد رياح بلدية الحناية (تلمسان)، ويدعى من الآن فصاعدا : حمادي سايج.

— سوسي يمينة، زوجة تواتي محمد المولودة في 16 ديسمبر سنة 1937 بين صاف (عين تيموشنت)

— لحسن بوع محمد المولود في 31 مايو سنة 1961 بمغنية (تلمسان) ويدعى من الآن فصاعدا : حساين لحسن.

— ماما بنت عبد القادر، زوجة شعشوعة بوع ثابت المولودة في 7 مارس سنة 1937 برحوية (تيارت) وتدعى من الآن فصاعدا : بلمكي ماما.

— ماما بنت عمر المولودة سنة 1953 بستيدية (مستغانم) وتدعى من الآن فصاعدا : حواد ماما.

— ميلودة بنت أحمد، زوجة بوع علي محمد المولودة سنة 1915 بسيدي خالد، دائرة سيدي لحسن (سيدي بلعباس) وتدعى من الآن فصاعدا : بن علي ميلودة.

— ميمون بوع أحمد المولود سنة 1934 بيني سعيد (المغرب)، وأولاده القصر : فاطمة بنت ميمون المولودة في 10 يناير سنة 1967 ببطيوة (وهران)، شهرزاد بنت ميمون المولودة في 15 يناير سنة 1968 ببطيوة (وهران) عمر بوع ميمون المولود في 3 مارس سنة 1970 ببطيوة (وهران)، ميمونة بنت ميمون المولودة في 19 غشت سنة 1972 ببطيوة (وهران)، عبد القادر بوع ميمون المولود في 6 أبريل سنة 1977 ببطيوة (وهران) فتيحة بنت ميمون المولودة في 18 مارس سنة 1979 ببطيوة (وهران)، يمينة بنت ميمون المولودة في 15 يناير سنة 1981 ببطيوة (وهران) ويدعون من الآن فصاعدا : بن عمر ميمون، بوع عمر فاطمة، بوع عمر شهر زاد، بوع عمر عمرو، بوع عمر ميمونة، بوع عمر عبد القادر، بوع عمر فتيحة، بوع عمر يمينة.

— موحا بوع محمد المولود سنة 1917 بحدادة مراکش (المغرب) وأولاده القصر : كريمة بنت موحا المولودة في 20 سبتمبر سنة 1971 بسيدي بلعباس، خديجة بنت موحا المولودة في 7 فبراير سنة 1979 بسيدي بلعباس، حمزة بن موحا المولود في 15 يناير سنة 1981 بسيدي بلعباس، ويدعون من الآن فصاعدا : فرعون موحا، فرعون كريمة، فرعون خديجة، فرعون حمزة.

— زناسنى الطاهر المولود سنة 1937 بينى صاف (عين تيموشنت).

— زينب بنت عبد الله المولودة فى II نوفمبر سنة 1962 بسيدى محمد (الجزائر) وتدعى من الآن فصاعدا : عباس زينب.

— الزهرة بنت ميمون، أرملة زناقى يعقوبى المولودة فى 5 ديسمبر سنة 1925 بعين كحل (عين تيموشنت) وتدعى من الآن فصاعدا : بن عبد الله الزهرة.

— آيت أزونقاد رشيد المولود فى 3 ديسمبر سنة 1956 بمليانة (عين الدفلى).

— صدوق عائشة، زوجة الامام عبد الرحمن المولودة سنة 1941 ببشار.

— طراورى محمد المولود فى أول أكتوبر سنة 1958 بالجزائر الوسطى.

— تركية بنت علال، زوجة ساسى مأمون، المولودة فى 10 يونيو سنة 1954 بالسوقر (تيارت) وتدعى من الآن فصاعدا : بن يوسف تركية.

— يوسف بن لحسن المولود فى 24 نوفمبر سنة 1954 بتيزى وزو، ويدعى من الآن فصاعدا : بن لحسن يوسف.

— زناسنى محمد المولود فى II مارس سنة 1931 يتفوغالت (المغرب) وأولاده القصر : زناسنى بومديع المولود فى 3 مارس سنة 1967 بسيدى العبدلى (تلمسان) زناسنى خيرة المولودة فى 6 أبريل سنة 1970 بسيدى العبدلى، زناسنى أحمد المولود فى 5 مارس سنة 1973 بسيدى العبدلى (تلمسان).

قرارات، مقررات، مناشير

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى السكن والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 7 المؤرخة فى 5 سبتمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سعيدة،

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 07 المؤرخة فى 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سعيدة والمتضمنه انشاء المقائلة الولائية للهندسة الريفية والحضرية بالنعامة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

يقرر ان مايلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 7 المؤرخة في 5 سبتمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سعيدة والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية للهندسة الريفية والحضرية بالنعامة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقالة للهندسة الريفية والحضرية في ولاية النعامة» وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في النعامة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمد المقالة كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية انجاز اشغال الهندسة الريفية والحضرية.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية النعامة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية النعامة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985.

وزير الداخلية وزير التعمير والبناء
والجماعات المحلية والاسكان
محمد يعلى عبد الرحمن بلعياط

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة في 7 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتضمنة انشاء المقالة الولائية للهندسة الريفية والحضرية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء الاسكان،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعى السكن والتعمير،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية الاغواط بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية

عبد الرحمن بلعياط

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 22 المؤرخة فى 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية الاغواط والمتضمنة انشاء المداولة الولائية للتجهيزات المنزلية والمكتبية فى غرداية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة،

بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

بمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

بمقتضى المرسوم رقم 82 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981

وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

وبناء على المداولة رقم 16 المؤرخة فى 7 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط.

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة فى 7 يوليو سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط والمتعلقة بانشاء مقاولات ولاتية للاشغال الهندسة الريفية والحضرية.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات الهندسة الريفية والعمرانية فى ولاية الاغواط» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى الاغواط ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز اشغال الهندسة الريفية والعمرانية.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية الاغواط ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تعدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من

استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غرداية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985.

عن وزير الداخلية
والجماعات المحلية
الامين العام
عبد العزيز مضوى

عن وزير التجارة
الامين العام
مراد مدلسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 23 المؤرخة فى 24 أكتوبر سنة 1984 الصادر عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية الاغواط والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة فى ولاية غرداية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة.

الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 22 المؤرخة فى 24 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية الاغواط،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 22 المؤرخة فى 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الاغواط والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لتوزيع التجهيزات المنزلية والمكتبية فى غرداية.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات لتوزيع التجهيزات المنزلية والمكتبية فى ولاية غرداية» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى غرداية ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع التجهيزات المنزلية والمكتبية.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية غرداية ويمكنها ان تمارس ذلك

اقترح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تمدد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية غرداية ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غرداية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985.

عن وزير الداخلية	عن وزير التجارة
والجماعات المحلية	الامين العام
الامين العام	مراد مدلسي
عبد العزيز مضوي	

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة مع طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 23 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في ولاية الاغواط،

يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 23 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في الاغواط والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لتوزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة بفرداية.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة في ولاية غرداية» وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في غرداية ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 84 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي السولاني في الاغواط والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية للتوزيع بالتفصيل في غرداية.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المسادة الاولى اعلاه، «مقالة التوزيع بالتفصيل في ولاية غرداية» وتُدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في غرداية. ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية التوزيع بالتفصيل لمختلف المواد.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية غرداية، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

المادة 8 : تعدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور اعلاه.

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 24 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي السولاني في ولاية الاغواط والمتضمنة انشاء المقالة الولائية للتوزيع بالتفصيل في غرداية (أسواق غرداية).

ان وزير الداخلية والجساعات المحلية ووزير التجارة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 24 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي السولاني في الاغواط،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها.

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله.

— وبناء على المداولة رقم 37 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الشلف.

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 37 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الشلف والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية لاستثمار الثروة الغابية بعين الدفلى.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة استثمار الثروة الغابية فى ولاية عين الدفلى»، وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى خميس مليانة، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية أشغال الاستثمار الفساحى والفلاحى.

وفى هذا الشأن تتولى انجاز :

المادة 5 : يكلف والى ولاية غرداية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985.

عن وزير الداخلية والجماعات المحلية الامين العام عبد العزيز مضوى	عن وزير التجارة الامين العام مراد مدلسى
--	---

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 37 المؤرخة فى 30 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى الشلف والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لاستثمار الثروة الغابية بعين الدفلى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الرى والبيئة والغابات،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 387 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها فى قطاع الغابات واستصلاح الاراضى،

وزارة النقل

قرار مؤرخ في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 23 يونيو سنة 1975 المتعلق بتسجيل السيارات واعادة تسجيلها.

ان وزير النقل،

— بمقتضى الامر رقم 74 - 107 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974 والمتضمن قانون المرور، لاسيما المواد 117 و 120 و 252 و 253 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في 28 رمضان عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 120 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذى يحدد صلاحيات وزير النقل،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 13 جمادى الثانية عام 1395 الموافق 23 يونيو سنة 1975 والمتعلق بتسجيل واعادة تسجيل السيارات،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1404 الموافق أول سبتمبر سنة 1984 الذى يتم القرار المؤرخ في 23 يونيو سنة 1975 والمتعلق بتسجيل واعادة تسجيل السيارات،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تعدل الفقرة الخامسة من المادة 6 من القرار المؤرخ في 23 يونيو سنة 1975 المذكور أعلاه، ويتم حسب الآتى :

— أشغال الاصلاح المقارى،

— أشغال حماية الممتلكات الغابية والفلاحية،

— أشغال التشجير ومقاومة الانجراف والمنشآت القاعدية الغابية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية عين الدفلى. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية عين الدفلى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 10 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 2 مارس سنة 1985.

عن وزير الرى والبيئة والغابات	عن وزير الداخلية والجماعات المحلية
نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات	الامين العام
عيسى عبد اللاوى	عبد العزيز مضوى

5- السلسلة التي تسمى :

المركبات التابعة للاملاك الوطنية.

1- المركبات التي تملكها الهيئات والادارات العمومية التابعة للدولة وكذلك التي تملكها المؤسسات الادارية الوطنية.

يتكون رقم التسجيل مع رقم تعريف يمكن أن يبلغ خمسة أرقام عربية.

مثلا : 12.968

يكون تسجيل المركبات الداخلة في هذا الصنف مع اختصاص وزارة المالية.

2- المركبات التي تملكها الولايات والبلديات والمؤسسات الادارية التابعة لها.

يتكون رقم تسجيل هذه المركبات مع مجموعتين مع الأرقام العربية يفصل بينهما خط صغير ظاهر.

ويتكون انطلاقا من اليمين الى اليسار كما يأتي :

- رسم تخطيطي يمثل الولاية التي سجلت فيها المركبة،

- مجموعة مع خمسة (5) ارقام عربية تمثل رقم الترتيب الزمني لتسجيل المركبة .

مثلا : 30 - 00785

تعرف اللوحة التي تحمل الرقم 30 - 00785 المركبة الخامسة والثمانين بعد سبعمائة (785) المسيرة في ولاية ورقلة والخاضعة للتسجيل الخاص.

تكون اللوحة مسطرة بخط منعرف أصفر اللون عرضه 4 سم، على الجانب الايسر.

3- المركبات التي تملكها المقاولات والهيئات العمومية وكذلك المؤسسات غير المذكورة في الفقرتين 1 و 2 أعلاه.

يتكون رقم التسجيل مع ثلاث (3) مجموعات مع الأرقام العربية مفصولة بخط صغير ظاهر.

ويتكون انطلاقا من اليمين الى اليسار حسب الآتي :

- رسم تخطيطي يمثل الولاية التي سجلت المركبة فيها،

مجموعة مع خمسة (5) ارقام عربية تمثل رقم التسلسل الزمني لتسجيل المركبة،

- رقم يمثل صنف المركبة.

مثلا : 30 - 00885 - 3

تعرف اللوحة التي تحمل الرقم 30 - 00885 - 3 المركبة الخامسة والثمانين بعد ثمانمائة (885) (شاحنة صغيرة) المسيرة في ولاية ورقلة والخاضعة للتسجيل الخاص.

تكون اللوحة مسطرة بخط مائل أسود اللون عرضه 4 سم على الجانب الايسر.

السلسلة 5 مكرر التي تسمى «مركبات الحزب والمنظمات التابعة له».

تخضع مركبات الحزب والمنظمات التابعة له لشروط التسجيل المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه بالنسبة الى المستوى المركزي، والمنصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه بالنسبة الى المستوى المحلي. ويكون الرقم الممنوح لها مسبقا برقم 1.

تكون لوحة المركبات المخصصة للمستوى المحلي مسطرة بخط مائل أخضر اللون عرضه 4 سم على الجانب الايسر.

المادة 2 : تثبت أرقام التسجيل الخاص على اللوحتين الامامية والخلفية، وتكون بأرقام عربية بيضاء اللون على خلفية عاكسة حمراء اللون.

المادة 3 : يجب أن تطابق أشكال لوحات التسجيل وابعادها وأرقامها المقاييس الجاري بها العمل.

المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 22 رمضان عام 1405 الموافق 11 يونيو سنة 1985.

صالح قوجيل

وزارة الأشغال العمومية

قرار مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985، يتضمن تفويض الامضاء الى رئيس ديوان وزير الاشغال العمومية.

ان وزير الاشغال العمومية،

- بمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والنسب تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 127 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير الاشغال العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ في أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذي يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية واجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 132 المؤرخ في أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاشغال العمومية،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1405 الموافق أول يناير سنة 1985 والمتضمن تعيين السيد الحاج أحمد بن شهيدة، رئيسا لديوان وزير الاشغال العمومية،
يقرر مايلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد الحاج أحمد بن شهيدة، رئيس الديوان، الامضاء باسم وزير الاشغال العمومية على جميع الوثائق والمقررات، باستثناء القرارات وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985.

أحمد بن فريجة

وزارة التعمير والبناء والاسكان

قرار مؤرخ في 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985 يتضمن تفويض الامضاء الى رئيس ديوان وزير التعمير والبناء والاسكان.

ان وزير التعمير والبناء والاسكان،

- بمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاعضاء الحكومة بتفويض امضائهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 345 المؤرخ في 23 صفر عام 1405 الموافق 17 نوفمبر سنة 1984 الذي يحدد صلاحيات وزير التعمير والبناء والاسكان وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبناء،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يقـوض الى السيد محند حمريوى، رئيس الديوان، الامضاء باسم وزير التعمير والبناء والاسكان على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات وذلك فى حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 رمضان عام 1405 الموافق أول يونيو سنة 1985.

عبد الرحمن بلعياط

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 119 المؤرخ فى أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 الذى يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها فى الوزارات،

ـ وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 135 المؤرخ فى أول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية فى وزارة التعمير والبناء والاسكان،

ـ وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ فى 10 رجب عام 1405 الموافق أول أبريل سنة 1985 والمتضمن تعيين السيد محند حمريوى، رئيسا لديوان وزير التعمير والبناء والاسكان،